

الانتخابات العراقية وبعث حكومة الغالبية

علاء اللامي*

في مناسبة سابقة («الأخبار»، 2268، 10 نيسان 2014) كنا قد خلصنا إلى التساؤل عن الاحتمال الأرجح بين ثلاثة احتمالات قد تتمخض عنها الانتخابات التشريعية في العراق نهاية نيسان الجاري. وهي: فوز قائمة المالكي وحلفائه بغالبية نيابية تمكنه من تشكيل الحكومة، أو يحدث العكس وتشكل قوى تحالف «أربيل - النجف» تلك الحكومة، أو أن هناك خياراً ثالثاً يقود إلى تشكل «ائتلاف الأقوياء» كما سمي ذات يوم بين «دولة القانون» وطرف كبير من التحالف السابق، كان يكون ائتلاف النجيفي أو المطلك أو كلاهما هو الأرجح، وعندها يتحول الطرف الكردي (التحالف الكردستاني) إلى طرف ثانوي يمثل ثقله السكاني لا غير في الحكم أو ينتقل إلى المعارضة تاركاً التمثيل الكردي لوجود رمزي، وبهذا تنتهي فترة دكتاتورية الأقلية المجتمعية على الغالبية السكانية العراقية، والتي كانت قائمة طوال العقد الماضي.

والواقع فإن حالة التشوش والتخبط السائدة في المشهد السياسي العراقي لا تسمح لنا بالحصول على إجابة قطعية حول أرجحية هذا الاحتمال أو ذلك، غير أن خيار الفوضى والتشتت وعدم الاستقرار سيبقى هو الأقوى، والذي قد يقود لاحقاً إلى سيناريوهات خطيرة منها الانقلاب العسكري أو موجة جديدة من الاقتتال الطائفي.

لقد أنتجت العملية السياسية التي أطلقها الاحتلال في العراق واقعاً سياسياً وديستورياً ومجموعة مؤسسات مرتبطة ببعضها بعضاً، وفق ما يمكن أن نطلق عليه «تصميم المتاهة» التي لا يمكن الإفلات منها إلا بكسرهما وإطلاق عملية سياسية مغايرة لها في الأسس والمسارات، ولها مدخل ومخرج متفق عليهما دستورياً. ولعل ما تمخض عن دورات الانتخابات التشريعية والمحلية التي جرت حتى الآن أعطى صدقية كافية لهذا التحليل والاستنتاجات المبنية على أساسه وهذا ما ستفعله الانتخابات الوشيكة.

أما حكومة الغالبية السياسية التي ترفع شعارها أطراف عدة، فهي لن تكون في أحسن الأحوال إلا حكومة محاصصة طائفية ولكنها ستكون «محاصصة مُحسنة» قليلاً، فليس من الممكن لأي طرف كان تشكيل حكومة غالبة يغيب عنها ممثلو الأكراد أو العرب السنة أو الشيعة طالما أن المجتمع العراقي يفتقر اليوم إلى الاندماج المجتمعي والسياسي العميق والراسخ، والمعتبر عن نفسه فكراً وسياسياً

ونفسياً، والذي ينتج بالضرورة أحزاباً سياسية «وطنية» بمعنى أنها تشمل الجغرافيا والديموغرافيا العراقية كلها. وهذه الأحزاب، شئنا أم أبينا، لا وجود لها في العراق، فحتى الحزب الشيوعي العراقي، على ضعفه الراهن ومناقبية وعراقية تجربته وتراثه المضيء أصبح حزبين: واحد لإقليم كردستان، والآخر لما تبقى من العراق.

غير أن خيار التمثيل المحاصصاتي لجميع المكونات، ولكن بتمثيل حزبي أضيق سيضمن تحقيقه تحالف «أربيل - النجف» بوجود التيار الصدري وربما حزب الحكيم مستقبلاً، إضافة إلى ركنيه الأساسيين الكردستاني وائتلاف النجيفي. أما المالكي فسيكون صعباً عليه ضمان مشاركة كردية حتى إذا حقق نتائج تفوق نتائج الانتخابات السابقة أي 98 مقعداً. ولكنه قد ينجح في تدبير تمثيل كردي من خارج تحالف «البارزاني، الطالباني»، لكن هذا غير مضمون تماماً، وأسهل من ذلك عليه، سيكون ضمان مشاركة ممثلين عن العرب السنة من حلفائه التقليديين على ضعفهم. نحن إذن بإزاء محاصصة طائفية صريحة ولكن «على الضيق» كما يقال في اللهجة اللبانية الجميلة، وهذا يعني بقاء ركائز نظام الحكم الذي ولد بعد الاحتلال كما هي من حيث الجوهر.

إن الحالة العامة للمشهد السياسي العراقي عشية الانتخابات التشريعية لا تعطي مصداقية للتحاليل الذاتية إلى أن المعركة هي بين أنصار المحاصصة الطائفية وأنصار المواطنة والمساواة، ولا هي في الوقت ذاته معركة بين دعاة المركزية ودعاة اللامركزية، فحتى المركزية - إن قدر لها أن تقوم ذات يوم، سواء كانت بقيادة المالكي أو بقيادة «تحالف أربيل النجف» - ستكون مركزية التشكيلة المحاصصاتية التي حُرِمَ منها أحد الطرفين.

غير أن التجربة أثبتت حتى الآن أن التحالف الحكومي الذي سيكون الكردستاني طرفاً مؤثراً فيه سيرسخ نظام المحاصصة بشكلها الجديد، ويمنع تماماً أي احتمال للاقترب من نهاية نفق المتاهة، متاهة العملية السياسية القائمة، وسيبطل أي محاولة مثلاً لتعديل الدستور الاحتلالي المختل وبقوة طائفياً، فالزعامة الكردية جمعاء أعلنت بوضوح وفي مناسبات كثيرة أنها تعتبر أي تعديل جوهري ومهم على مواد الدستور عدواناً سافراً على مكتسباتها لما بعد 2003، رغم أن هذا الدستور يسمح في إحدى مواده (المادة 142) بإجراء التعديلات عليه ولكن بشروط صعبة.

أما لو قدر للاحتمال الأخر، أي قيام تحالف الأقوياء بين بقايا العراقية ودولة القانون إن

حافظت على وزنها أو زادت أن يتحقق، فسيكون تعديل الدستور أول وأهم عمل حقيقي يقوم به التحالف الحاكم. وليس ممكناً اليوم، وقبل معرفة نتائج الانتخابات المقبلة، التكهن بإمكان تكرار التجربة والحكم على نجاعتها كحل. ومن الطبيعي أن نتوقع رفضاً قوياً لهذا السيناريو قد يصل إلى درجة التهديد بالانفصال وإعلان دولة مستقلة من قبل الزعامات الكردية لأنها ستكون الخاسر الأكبر منه، غير أن الوضع الدولي والإقليمي وقوة التحالف الحاكم إن تشكل، ستكبح هذه الزعامات وتقنعها بحجمها ووزنها الحقيقيين وتنهاي دكتاتورية الأقلية القومية على الغالبية السكانية العراقية كما أسلفنا. بالعودة إلى شعار وهدف حكومة الغالبية السياسية، فالواقع، أن المالكي ليس الطرف الوحيد الذي يريد هذه الحكومة، وله أسبابه المتصلة - كما يتهمه خصومه - بسعيه لحكم فردي ضمن المحاصصة ذاتها، بل إن هؤلاء الخصوم يريدون ذلك أيضاً، وقد شرعوا فعلاً بمفاوضات وعمليات تسويق مبكرة، قد لا تخلو من روايح الحروب الإعلامية والنفسية الموكبة للحملات الانتخابية، يشارك فيها الجميع إلا المالكي وائتلافه فهي كما قلنا في مناسبة سابقة انتخابات إسقاط أو التجديد

من يرفضون حكومة الغالبية السياسية يرفضونها إذا كانت بقيادة أو مشاركة ائتلاف المالكي (أ ف ب)



الاستيقاظ الروسي

محمد سيد رصاص*

بعد قيام الوحدة الألمانية عام 1871، كان هناك ملامح استيقاظ ألمانية كان من الواضح أنها ستقلق النظام الدولي القائم بزعماء بريطانيا منذ انتصارها على فرنسا في حرب السنوات السبع (1756 - 1763) قبل تكريس هذا النظام في مؤتمر فيينا عام 1815 عقب هزيمة نابليون في واترلو. كان بسمارك واعياً لمخاطر استفزاز لندن، لذلك حاول تأكيد معادلة: «بريطانيا وحش بحري، وألمانيا وحش بري، يجب أن لا يصطدما». ومن هنا لم يحاول مد يده لما وراء البحار خارج القارة الأوروبية، ومقدماً برلين،

بعد هزيمة فرنسا عام 1870، كعامل للاستقرار الأوروبي، وكحاجز أمام التوسع الفرنسي في الشرق، وككوابح كاذب الذي حاوله نابليون بونابرت (1799 - 1815). بعد عزل بسمارك عام 1890 اتجهت برلين نحو سياسة معاكسة لمستشارها الحديدي السابق، وهو ما أدى إلى نشوب الحرب العالمية الأولى ثم الثانية التي اشتعل حريقها من رماد الأولى.

لم تستطع واشنطن بعد هزيمة موسكو في الحرب الباردة أن تحافظ طويلاً على وضعية «القطب الواحد للعالم»، تعثرت في كابل 2001، وفي بغداد 2003، ومال ميزان القوى الإقليمي

في منطقة الشرق الأوسط، التي كان يسميها الجنرال ديغول «قلب العالم»، لغير مصلحة واشنطن «بعد تحولها لقوة شرق أوسطية إثر مجيئها بجنودها لأفغانستان والعراق» من خلال نتائج حرب تموز 2006، وغزة 2007، وبيروت 7 أيار 2008، وبغداد 25 تشرين الثاني 2010 (المالكي وليس علاوي رئيساً للوزراء)، ومن ثم سقوط حكومة سعد الحريري في

حصيلة «الربيع العربي»
قد أتاحت المجال لزيادة قوة
موسكو وطهران

بيروت في 12 كانون ثاني 2011: كانت هذه الميلانات للموازنين لغير مصلحة واشنطن عائقاً أمام تجسير الأميركيين لـ«الربيع العربي» البادئ إسقاطه للحكام في تونس بعد يومين من ذلك الحدث البيروني لما استقال وزراء قوى 8 آذار، وأسقطوا حكومة الحريري أثناء لحظة اجتماعه بالبيت الأبيض مع الرئيس الأميركي. وعملياً إذا أريد قياس الأحداث بنتائجها، وليس بمسارها، فإن حصيلة «الربيع العربي» قد أتاحت عبر الاضطراب الداخلي في بلدان المنطقة المجال لزيادة قوة موسكو وطهران

إقليمياً، فيما لم تستطع واشنطن، رغم حلفها مع الإسلام السياسي الذي صعد للسلطة في القاهرة وتونس وشارك بها في صنعاء وطرابلس الغرب وتزعّم الحراك السوري المعارض، أن تصبح أقوى شرق أوسطياً وأن تعوض تراجعاتها الإقليمية.

عبر هذا عن ضعف عند «القطب الواحد للعالم»، على الأرجح أنه يمكن تفسيره باجتماع الأزمة المالية - الاقتصادية في سوق نيويورك في أيلول 2008 مع التجربة الفاشلة للأميركي في أفغانستان والعراق. ترافق هذا مع استيقاظ روسي بدأت ملامحه في الشهر السابق لأزمة سوق نيويورك عبر الحرب الروسية - الجورجية، ثم عبر مكاسب موسكو في الحدائق السوفياتية السابقة في أوكرانيا وقرغيزيا. لم يقتصر هذا الاستيقاظ على المحيط الإقليمي الروسي، بل ترجم عالمياً من خلال تشكيل موسكو لتكتل عالمي مع بكين ونيودلهي وبرازيليا في 16 حزيران 2009 من خلال إنشاء مجموعة «البريكس» (انضمت إليها جنوب أفريقيا عام 2010) التي دعت إلى تشكيل «نظام عالمي متعدد الأقطاب». في الأزمة السورية، ومن خلال ثلاث فبتوات مزدوجة روسية - صينية، أعلن هذا التكتل فعاليته في أكبر أزمة دولية نشبت في عالم ما بعد الحرب الباردة. وقام، بالتحالف مع إيران، بمنع الحلف الأميركي - الأوروبي - التركي - الخليجي بتحقيق أجداته عبر الصراع السوري الذي تحول إلى